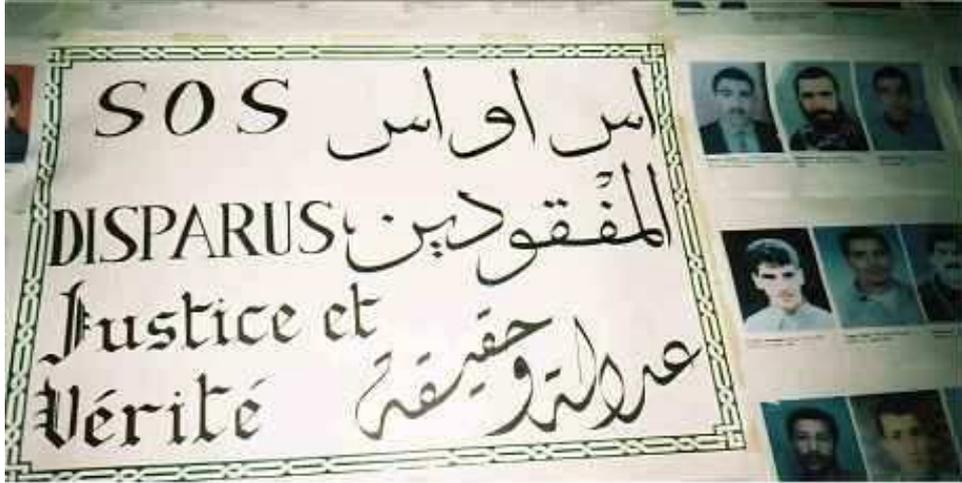


Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
ون DISPARU
المفقودون DISPARU
المفقودون DISPARUES
المفقودون DISPARUS
المفقودون DISPARUS
المفقودون DISPARUS



الحقيقة و العدالة
للمفقودين
في الجزائر

رقم 02
جانفي- مارس 2002

الجمعيات الكندية "المتعاقبة" "حقوق وديمقراطية وجمعية حقوق الشخص بالمغرب العربي" نظمتا دورة في كندا.

كان موضوعها: حق المعرفة فيما يخص المفقودين في الجزائر. وكان التحالف ممثلا بالسيدة نصيرة ديتور التي نشطت خلال تسعة أيام عدة نقاشات والتقت عدة شخصيات سياسية ونقابية كما نظمت لقاء مع الصحافة حول المفقودين في المقر «الحق وديمقراطية» في مدينة مونريال، وقد حمل كل بالون اسم امرأة مفقودة في الجزائر وقد تميز هذا الحدث بتغطية إعلامية واسعة من الصحافة الكندية والجزائرية.

مشاركة في منتدى « مواطنات الضفتين »

تنازل جمعية « مواطنات الضفتين » من أجل حماية حقوق النساء في حوض المتوسط، نظمت في هذا الإطار يومي 15 و16 مارس في مقر بلدية باريس ندوة « نساء المتوسط: ذاكرة وأفاق »، « حقوق المرأة » أو « النساء في المهجر » وهي مواضيع تداولت عليها بالنقاش نساء من تونس والمغرب ولبنان وإسرائيل وفلسطين وحقوقيون وباحثون ومؤرخون وساسة.

وتم دعوة السيدة نصيرة ديتور لأخذ الكلمة باعتبارها أما لمفقود وذلك في موضوع « نضال من أجل الديمقراطية العدالة والسلام ».

المشاركة في مهرجان « صوت النساء » في بلجيكا:

انعقد هذا المهرجان حول ورشات للقاء والنقاش وكذلك حفلات غنائية وعروض في بروكسل بتاريخ 25 إلى 30 مارس 2002، وكان من بين المواضيع المطروحة التي دام النقاش حولها خلال ثلاثة أيام كاملة مسألة الإختفاء القسري، تميز افتتاح المهرجان بتقديم الجمعيات المشاركة، تم تلت اليوم الأول لقاءات عامة وتمخضت جلسات العمل التي ميزت الأيام الأخرى ميلاد الشبكة العالمية لأمهات وأقارب المفقودين، في ختام هذه الأعمال،

بتاريخ 23 فبراير 2002، فارقنا فجأة وإلى الأبد صديقنا العزيز جدا " كريستيان غي بليت " الصديق المخلص الذي كان دوما حاضرا في أصعب الأوقات، لقد أظهر مند البدء عن إلتزامه بالدفاع عن حقوق الإنسان خاصة في الجزائر، لقد كان هو صاحب فكرة «يوم الجزائر» هذا المشروع الذي لم يؤمن به أحد في بداياته والذي جند الكثير حوله من الشخصيات السياسية في 10 من نوفمبر سنة 1997 في فرنسا بأكملها من أجل الدفاع عن الديمقراطية ودولة القانوني الجزائري.

لقد كان عضوا بارزا ومدافعا قويا عن تحقيق أهداف تجمع عائلات المفقودين في الجزائر من أجل الحقيقة والعدالة وكان في آخر أيامه أمين الخزينة.

في هذا التحالف. سنفتقد طبيته وحماسه كل أعضاء مجلس إدارة التحالف أبوا إلا أن يوجهوا له تحية عرفان وشكر. تعازينا الصادقة لكل عائلته التي تؤكد لها تعاطفنا ودعمنا الدائمين

" أربع ساعات من أجل الجزائر "

بمبادرة من سديم، نظمت الجمعية « حقيقة وعدالة من أجل الجزائر » و« الجزائر - حقوق الإنسان للجميع »، «تجمع عائلات المفقودين في الجزائر»، «العيش معا في شرق باريس» يوم 9 فبراير 2002 محاضرة نقاش بقاعة «ميتالو» الدائرة 11.

بحضور عدة شخصيات، تم التعرض بالنقاش للحالة السياسية ووضعية حقوق الإنسان في الجزائر وذلك من خلال تدخلات السادة علي يحي عبد النور، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. ورشيد ميلوي، ممثل النقابية الحرة الجزائرية "سناباب" وسليمة غزالي، مديرة جريدة " لا ناسيون "، ممنوعة منذ ديسمبر 1996 ونصيرة ديتور التي ختمت بشهادتها المتعلقة بالمفقودين هذا التجمع.

إقرار هيئتي، قرأ وأخرج خلال حفلة اختتام المهرجان.

الجزائر، الإتحاد الأوربي والإختفاء القسري

تستعد الجزائر لتوقيع إتفاقيات تعاون مع كل من الإتحاد الأوربي ولبنان من خلال الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في فالنسي يومي 22 و 23 أفريل 2003.

وقد قررت كل من جمعية « تحالف عائلات المفقودين » وجمعية صوليدا (دعم اللبنانيين المحبوسين ظلما) في إطار التحالف الأورو- المتوسطي، الاجتماع بداية من 20 أفريل 2002، بإسبانيا بحضور محامين وحقوقيين متخصصين في القانون الدولي في ملتقى موضوعه « السلطات العمومية والإختفاء القسري في الجزائر ولبنان ».

سيبتع هذا الملتقى بندوة صحفية ومظاهرات، من أجل الإشارة إلى أهمية قضية حقوق الإنسان حتى يهتم الإتحاد الأوربي بضرورة إحترامها من قبل الحكومات المشاركة، يأتي هذا الاتفاق بعد أن وافقت الجزائر عدة معاهدات واتفاقيات دولية دون أن يتبع ذلك بأي عمل.

ملف الجزائر لم تعد له أولوية بالنسبة لفريق العمل للأمم المتحدة حول الإختفاءات القسرية أو الغير إرادية

في إطار لقاء غير رسمي جمعها بالفدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان أكدت السيدة تمارا كونانايم، الأمين العام لمجموعة العمل المنبثقة عن الأمم المتحدة، بأنه ستعطي الأولوية لدراسة ملفات سريلانكا، من بين 2000 ملف « الجزائر » المودعة منذ 1998، تم ذكر 140 ملفا في التقرير السنوي لمجموعة العمل لسنة 1999 و 46 ملفا في تقريرها لسنة 2000.

خلال آخر اجتماع له قرر مجلس إدارة التجمع طلب مودع مع السيدة ماري روبينسون، للمحافظة السياسية لحقوق الإنسان لدراسة الموضوع، كما تقرر إشراك مجلس الإدارة في متابعة الملفات المودعة لدى هيئة الأمم المتحدة والتي تلقينا في شأنها إجابة من الحكومة الجزائرية عن طريق فريق العمل المكلف بالإختفاء القسري.

وأخيرا سوف ترسل رسالة إلى السيد أحمد أويحي وهذا ردا على تصريحه للإذاعة

الجزائر فيما يخص عدد المفقودين الذي أدلى به يوم 10 مارس 2002

حيث أكد أن عدد المفقودين هو 3300 مفقود من بينهم 600 شخص هم « إرهابيون » إلى غاية 1998، وكانت السلطات الجزائرية تؤكد دائما أن « عدد المفقودين يعد على أطراف أصابع اليد الواحدة ».

خلال مهمة الفدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان سنة 1997 أكد السيد عبد الرزاق بارة أنه تلقى ما بين سنتي 1994 و 1996، 1928 طلبا، إبتداء من 1998، تصاعدت الأرقام المقدمة من طرف مختلف السلطات ولكن بشكل متدبب لتصل سنة 2001 إلى 4880 ملفا مودعا لدى مكاتب الاستقبال في الولاية بحسب وزارة الداخلية.

إن التصريح الأخير للسيد أحمد أو يحي يظهر بشكل واضح غياب الإرادة الطيبة لدى السلطات العمومية فيما يخص معالجة ملف المفقودين في الجزائر. يظهر هذا من خلال التناقضات الواردة في التصريح وكذا في صياغته.

« لم أتوقف لحد اليوم عن البحث ولكن لم تكلف أي سلطة نفسها عناء إخباري عن وضعيتي زوجي الذي تزك وراءه أربعة أطفال في سن متأخرة وبدون موارد » محجوبة.

التمويل:

نتقدم بالشكر إلى " إيما أوس فرانس " التي جددت دعمها الأدبي و الحالي برسم سنة 2002 وكذا "فرانس لبيارتي" وبلدية سان فيليو بإسبانيا.

كما نود أن نشكر كذلك " ناد ناشيونال أندو وومان فور ديموكراسي " التي مددت الإعانة المالية لسنة 2001 إلى 2002.

بعد لمحة تاريخية قصيرة عن التجمع في الرسالة الإخبارية رقم -01-، يسرنا أن نقدم لكم صورا عن مكتب عائلات المفقودين في الجزائر العاصمة



ندوة صحفية في المكتب بالجزائر العاصمة

لديمقراطية في الجزائر، لكن هذه التظاهرة تم منعها مما حال دون تنظيمها. لقد تم توقيف والتحقيق مع الكثير من المشاركين في هذه المظاهرة من قبل قوات الأمن، كان من هؤلاء السيد عبد الرحمان خليل، عضو جمعية "أس أو أس المفقودين" والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان كما كان من الموقوفين كذلك عدد من عائلات المفقودين المشاركة في التظاهرة، لقد تم تسجيل عدة حالات ضرب تعرضت لها أمهات المفقودين على (لقاء مع أحد عائلات المفقودين في مكتب المفقودين) يد الشرطة التي قام عناصرها كذلك بانتزاع وتمزيق صور المفقودين والدوس عليها بالأقدام بعض هؤلاء النساء تم اعتقالهن ليم بعد ذلك الإفراج عنهن وقد تجند أعضاء مكتب "أس أو أس المفقودين" خلال هذا الحدث بشكل لافت من أجل نشر البلاغات إعلام الصحافة والمجتمع الدولي.

حصار مقر الأمم المتحدة في الجزائر:

بمناسبة افتتاح الدورة 58 للجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيف بتاريخ 18 مارس 2002، حاولت مجموعة من عائلات المفقودين لقاء السيد "لامبو"، ممثل الأمم المتحدة في الجزائر كما كان مسطرا وذلك من أجل تسليمه مذكرة عائلات المفقودين. لقد تم تفريق حوالي 300 شخص ممن كانوا على أهبة مرافقة المجموعة والتجمع أمام مقر الأمم المتحدة ومنعوا من الاقتراب من أماكن المتفق عليه وإعتقل على إثر ذلك الكثير من المنظرين ومن بينهم السيد عبد الرحمان خليل، عضو أس أو أس المفقودين وتم التحقيق معهم، وما كان من السيد "لامبو" إلا الانتقال شخصيا إلى مقر أس أو أس المفقودين لإستلام المذكرة وتم تبليغه بكل الوقائع كما جرت.



حديث مع أب لمفقود في مكتب الجزائر العاصمة

مشاركة « أس أو أس المفقودين » في ملتقى القاهرة

شارك في هذا الملتقى المنظم من قبل منظمة "العفو الدولي" في القاهرة في الفترة الممتدة من 15 إلى 18 فبراير ثلاثة ممثلين عن «أس أو أس المفقودين» وكان موضوع الملتقى: إعادة التأهيل النفسي والقانوني لضحايا خرق حقوق الإنسان. كانت هذه الفترة فرصة المشاركين لزيارة المركز المصري النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف، زيارة تم خلالها الإتفاق على تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية في المركز من أجل مقارنة مختلف طرق العمل فيما يخص المتابعة النفسية، كما تم الإتفاق على دراسة إمكانيات مشروع مشترك مع أمنيستي أنترناسيونال عن الجزائر.

وفد عن منظمة "فريدم هاوس" في الجزائر

أستقبل مكتب "أس أو أس المفقودين" بالجزائر العاصمة يوم 16 فبراير، وفدا عن المنظمة الغير الحكومية "فريدم هاوس". قدم خلال هذه الزيارة عرض تاريخي عن "أس أو أس المفقودين" أتبعته بنقاش حول مواضيع اللاعقاب وهيئة العدالة ونشاطات الجمعية وكذا المشاكل التي تواجهها يوميا عائلات المفقودين. لقد أوضحت "فريدم هاوس" إهتماما قويا بمشروع المحامين الشباب.

إلقاء القبض على بعض عائلات المفقودين شاركت في إحدى التظاهرات في العاصمة:

نظم حزب جبهة القوى الاشتراكية أف أف أس " يوم 14 مارس بالجزائر العاصمة تظاهرة من أجل

الخوف من حدوث إختفاءات قسرية جديدة مازال قائما

حكم مشدد بعد الإستئناف للمدافع عن
حقوق الإنسان، محمد سماعين/ لجنة
مساندة محمد سماعين:

في 24 فبراير 2002، حكم على محمد سماعين،
ممثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
في غليزان، بسنة واحدة سجنًا نافذا ودفع تعويض
عن الضرر يقدر بـ 30.000 دج لكل
واحد من المدعين التسعة. حكم أصدرته
محكمة وهران.

عقب هذه المحكمة عقدت جمعية "أس
أو أس مفقودين" والرابطة الجزائرية للدفاع عن
حقوق الإنسان ندوة صحفية نشطها
محمد سماعين وحضرها السيد علي يحي
عبد النور وأعضاء من أس أو أس مفقودين.
وبالموازاة مع هذه الحركة في الجزائر، تم
تشكيل لجنة لمساندة محمد سماعين في
باريس من طرف الجمعيات: «الجزائر،
حقوق الإنسان للجميع»، «الرابطة الجزائرية
للدفاع عن حقوق الإنسان» و« تحالف
عائلات المفقودين في الجزائر».

نداء من لجنة مساندة :

في 24 مارس 2002 نزل الحكم: حكم على
محمد سماعين بعد إستئناف الحكم بعام
واحد سجنًا نافذا ودفع تعويض عن
الضرر قدره 30.000 دج لصالح كل واحد
من المدعين التسعة.

إنها ضربة قوية للمناضلين الجزائريين في
حقوق الإنسان مع إقتراب الإنتخابات
التشريعية لـ 30 ماي القادم التحدير واضح: إن
النظام لا يريد التشويش.

يبقى محمد سماعين ضحية للتحرش، الضغط،
القمع وأحكام أثقل عن حكايته، هو
العضو المسؤول عن الرابطة الجزائرية
للدفاع عن حقوق الإنسان في الغرب
الجزائري، لقد اتهم بالقذف لأنه تجرأ على
إخراج الحقيقة عن المدافن الجماعية إلى
السطح من خلال الدفاع عن حق
عائلات المفقودين في الحصول على
إجابة واضحة عن السؤال

" ما مصير أبناؤنا، أين أبناؤنا؟".

في يوم 26 جانفي 2002، غادر السيد عمر تومي
بيته متوجها إلى المستشفى ولكنه لم يعد أبدا بعدها،
بحنت عنه أمه في كل مكان (أماكن الاعتقال،
محافظات الشرطة، محاكم...) طوال أيام
كثيرة (أنظر الرسالة الإعلامية رقم 01) أخيرا وفي
11 فبراير (ورغم أن الحبس الاحتياطي في الجزائر لا
يتعدى قانونا 12 يوما) فقد تم إبلاغ السيدة
تومي شفهيًا من قبل وكيل الجمهورية لدى
محكمة الحراش أن إنها قد قدم أمام قاضي
التحقيق بتاريخ 7 فبراير وتم وضعه رهن
الحبس في سجن الحراش بالجزائر. منذ ذلك
التاريخ صار بإمكان العائلة وكذا المحامي زيارة
عمر تومي. لقد تم الإتصال بتجمع عائلات المفقودين من
قبل عائلات أخرى زارته قوات الشرطة وتلقت
إستدعاءات مختلفة من محافظات الشرطة من
أجل " التحقيق " حول أحد أبنائها. هذه الطرق
المستعملة من قبل خلال العشرية الأخيرة تجعلنا
متخوفين من غياب أية إرادة من قبل السلطات
الجزائرية من أجل وضع حد لهذه الممارسات.
تشهد حالة السيد قواسمية هلال على هذه
الحقيقة. لقد تم إختطاف هذا الشاب البالغ من
العمر 22 عاما يوم 10 سبتمبر وتم تعديبه
وسجنه لمدة 70 يوما ليتم إطلاق سراحه بعد
ذلك بإنزاله على بعد مسافة 18 كم من
مقر سكناه، في 24 فبراير 2002 يتم إلقاء
القبض عليه ثانية من قبل عناصر الأمن العسكري
أيضا التي قامت بتعديبه على الطريق العام.
يوم 17 مارس 2002 ينجو من محاولة إختطاف قام
بها نفس العناصر التي قامت بيوم 18 مارس
2002 بإطلاق النار عليه ولكنه تمكن من
الفرار ودخل منذ هذا التاريخ، أي 18 مارس
2002 في حالة إختفاء تام.

زيارة صحفي من قناة "فرانس أنتر":

في 10 مارس يتم إستقبال السيد بونوا كولومبا
صحفي في قناة فرانس أنتر في مقر أس أو أس
مفقودين .

كان السيد " كولومبا " يحضر حصة وثائقية
عن إتفاقيات إيفيان بمناسبة بلوغها الذكرى
الأربعين وكان يرغب في بادئ الأمر في
إجراء حوار مع العائلات التي عايشت
حرب الجزائر ولكنه إهتم كذلك بأولياء المفقودين
الدين عانوا من العنف خلال السنوات الأخيرة.

سماعين تم تأسيسها حديثا تحي شجاعة هذا الأخير في الدفاع عن حقوق الإنسان وتقف إلى جانبه من أجل حصوله على الإفراج وإعادة الإعتبار له. محاكمة الحقيقية لغليزان هي محاكمة المقابر الجماعية وإخراج حقيقتها إلى العلن ومحاكمة الجناة الحقيقيين ومن كان وراءهم. تدعو لجنة مساندة المناضلين والجمعيات المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان إلى الإلتحاق بها.

أعضاء الجمعية الحاليون: كمال داوود، رئيس " الجزائر - حقوق الإنسان للجميع"، نصيرة ديتور، الناطقة باسم "تحالف عائلات المفقودين في الجزائر"، يحي عصام، عضو الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، نصر الله يوس رئيس "حقيقة وعدالة من أجل الجزائر"، نور الدين عبدي، نائب رئيس "الجزائر - حقوق الإنسان للجميع"، زعيمة بن عاشور، من "تحالف عائلات المفقودين في الجزائر"، وأمين التحالف جيرار ديتور، حليلة تيري بومدين، نائبة أوربية، باسكال هولنفاق، اللجنة الإشتراكية للتضامن الدولي، مارين سيديتيم، فرانسوا قاز، منشورات "لا ديكوفارت".

إذا أردت أن تكون طرف من هيئة دعم، يكفي أن تكتب الى البريد الإلكتروني التالي Tous_des_smain@yahoo.fr

لكن محمد سماعين كان ضحية محاكمة مزيفة من أجل خلق الحقيقة وتفضل اللاعقاب. إنها حقيقة مجموعة من شبه العسكرية "لوقات" المنظم من قبل الحاج فرقان حوالي 1993 والموضوع مباشرة تحت إمرة مديرية البحث والأمن "دي آر أس" التابعة للجيش الوطني الشعبية على مستوى ولاية غليزان. تتحمل هذه المجموعة مسؤولية الخطف المتبوع باختفاء وقتل العديد من الضحايا على أعلى مستوى، بشهادة أهالي المفقودين.

«جريمة» محمد سماعين كانت مباشرة أبحاث باسم عائلات المفقودين وكشف حقيقة المقابر الجماعية وإيراز مسؤولية الحاج فرقان ومجموعته بفضل شهادات أخرى عن تلك الجرائم وكذا فضحهم أمام الرأي العام الجزائري والعالمي.

في العام 1998، وقع الحاج فرقان وستة من مرافقيه تحت طائلة إتهامات المواطنين. تم وقف المجموعة بتاريخ 27 مارس 1998 ليتم إطلاق سراحهم 15 يوم بعد ذلك. التفسير الرسمي «تحقيق قضائي فتح يوم 11 أبريل 1998 تحت رقم 885/257/98 ومازال ساري المفعول أمام الهيئة العسكرية».

السرعة التي يتابع بها محمد سماعين تتناقض مع البطء الذي يميز التحقيق مع الحاج فرقان ومجموعته. إنه دليل على وقوع القضاء تحت القبضة الفوقية. لجنة لمساندة محمد

بطاقة الاخرراط

اللقب:

العنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

الهاتف:

العنوان الإلكتروني:

* نخرط في تجمع عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة2002 (€ 30)

* أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.

الرجاء إرسال صكوككم إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر أو إعادة إرسال النشرة إلى: تجمع عائلات المفقودين في الجزائر